

الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية

حسين عبد المطلب الأسرج

باحث إقتصادى - جامعة القاهرة

مقدمة

مع منتصف شهر سبتمبر من العام 2008 شهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام 1929. ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن اقترنت بإفلاس وانهيار العديد من المؤسسات المصرفية والمالية التي كان يشار إليها بالبنان⁽¹⁾، وقد بدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا، كما طالت تداعياتها دولاً وأسواقاً ماليةً ومؤسساتٍ في أنحاءٍ عديدة من العالم ووضعت النظام المالي والمصرفي العالمي تحت المحك والتي جعلت مصداقية النظام الرأسمالي برتمه موضع تساؤل حتى من أقرب المؤمنين به في أوروبا والعالم . كما كشفت هذه الأزمة هشاشة المنظمات الدولية التي كانت مسؤولة عن مراقبة النظام المصرفي العالمي والتنبؤ بمشكلاته وعلاجها قبل استفحالها والتي تبين أنها كانت تراعي مصالح الدول الدائنة وتفرض شروطها القاسية على الدول النامية الفقيرة لإسترداد ديونها فقط ضاربة عرض الحائط كل الآثار الإجتماعية والإقتصادية والإنسانية التي قد تنجم عن هذه الشروط من فقر وبطالة وتضخم.

ولم تنج الإقتصادات العربية من آثار هذه الأزمة التي تمثلت بخسائر فادحة في البورصات العربية التي وصلت في بعضها الى أكثر من 50% من قيمتها، وضياع جزء كبير من الثروات العربية التي كانت مودعة لدى المؤسسات المالية التي افلست . كما أن هناك مؤسسات مالية عربية وصناديق سيادية أقامت دعاوى على مؤسسات مالية غربية لأنها نصحتها بالإستثمار في سوق العقار الأمريكي والتي كانت تعرف بأنه يتهاوى وفي مؤسسات مالية ومصرفية كانت تعرف أنها في طريقها الى الإفلاس والتعثر وبشراء أوراق مالية رديئة ومشتقات لا قيمة لها وديون غير قابلة للتحويل، كما أنه لا يعرف حتى الآن حجم الخسائر التي لحقت بالصناديق السيادية العربية وهي بلا شك كبيرة وفادحة .

كما انعكست هذه الأزمة على أسعار النفط التي هبطت بأكثر من 67% خلال فترة وجيزة (حيث شهد سعر برميل النفط تراجعاً حاداً لينخفض بأكثر من 100 دولار في ديسمبر 2008 مقارنة بما كان عليه في يولييه من نفس العام). مما جعل كثيراً من الدول العربية تعيد النظر في خططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية ومساعداتها المالية .

وبشكل عام لا يعرف حتى الآن الحجم الحقيقي لهذه الأزمة والتي يتوقع لها أن تدخل الاقتصاد العالمي في ركود في الأجل القصير على أقل تقدير، وتغير كثيراً من المعادلات والمسلمات المرتبطة بالنظام الرأسمالي كسعر الفائدة التي هي ركن أساسي من أركانه وعلاجه الذاتي لمشكلاته والعصاة السحرية لتصحيح عثراته وأزماته واستعادة توازنه. وقد يتطور الأمر إلى إعادة الهيكلة الجذرية للنظام المالي العالمي ولمنظمات اتفاقية بريتون وودز.

مشكلة البحث

من بين الخطط الاقتصادية في الظروف العادية العمل على فتح أسواق جديدة للتصدير.. وبعد الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة تكتسب هذه الخطط أهمية خاصة حيث تمثل الأسواق الجديدة بديلاً لمواجهة حالات الكساد والركود المتوقعة خلال الفترة المقبلة. فالأزمة المالية الحالية سوف ينتج عنها نوع من الانكماش في معدلات الطلب العالمي وسوف تصاب الأسواق بحالة من الركود سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أو في آسيا. وعلى ذلك تستوجب هذه الأزمة وضع عدد من الآليات التي تبقى على معدل النمو الاقتصادي ولعل أهم هذه الآليات البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة. ولا شك في أن الأزمة ستؤثر بشكل كبير على التجارة العربية وبخاصة حجم الصادرات العربية. ولهذا يجب على الدول العربية إعادة النظر في السياسات المتبعة وإعداد منظومة جيدة لتنمية هذا القطاع التي تبقى على معدل النمو الاقتصادي مرتفعة عن طريق العمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم سياسات تنسيقية واضحة ومتكاملة بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في الدول العربية.

هدف البحث

ولأن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعد فإننا نحاول هنا طرح تصور مبدئي لأبعاد وأثار هذه الأزمة على التجارة الخارجية للدول العربية بصفة عامة والصادرات العربية بصفة خاصة، وذلك من خلال دراسة أسبابها وتداعياتها العالمية، والسيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة، ومدخل تأثيرها على الاقتصادات العربية بصفة عامة والتجارة العربية بصفة خاصة، وكيفية مواجهة هذه الأزمة.

المبحث الأول: حقيقة وأبعاد الأزمة المالية في الاقتصاد العالمي

تعتبر الأزمة المالية⁽²⁾ التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007 من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع وفعال .

وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فيلاحظ أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى العالم تمثل حوالى 27.4% في عام 2006³ أي أن الناتج المحلي الأمريكي يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم في حين بلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو 4.58% من سكان العالم في عام 2006⁴. وكذلك تمثل الصادرات الأمريكية حوالى 8.6% من الصادرات العالمية، أما نصيبها في واردات العالم فقد بلغ 15.6% في عام 2006⁵. ويظهر كبر تأثير الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي بالنظر أيضا إلى نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إذ حصلت على 12.7% منها في عام 2007 كما بلغت التدفقات الخارجة منها نحو 15.7% خلال نفس العام⁶. إضافة إلى ماسبق، فإن السوق المالية الأمريكية تحتل موقع القيادة للأسواق المالية العالمية،، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر أثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة. وفي ضوء المؤشرات السابق ذكرها لا يكون بمستغرب أن تعم الأزمة العالم أجمع إذا ما حدثت أزمة شاملة في الولايات المتحدة وتنتقل العدوى منها إلى الاقتصاد المعلوم. ولعل هذا هو سبب القول بأنه إذا عطست أمريكا فإن بقية دول العالم تصاب بالبرد.

ولم تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل شملت الاقتصاد الحقيقي برمته فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال في طور الاستفحال. أنها ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد⁷.

1- أسباب الأزمة:

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أغسطس 2007 وانفجرت في سبتمبر 2008 إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 200، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى حوالى 1% في منتصف 2003 وقام بتثبيتها حتى منتصف 2004⁸، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، فقد ارتفعت اسعار العقارات في الولايات المتحدة بحوالى 85%

خلال الفترة من 1997 إلى 2006 دون تغير يذكر في المتغيرات الأخرى المرتبطة بها مثل تكاليف البناء على سبيل المثال⁹. وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض "متدنية الجودة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال¹⁰. ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة. وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة. ومع بداية عام 2006 حدثت حالة من التشبع في سوق التمويل العقاري فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25%، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93% وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. وانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف عام 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها. ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات بل امتد إلى أسواق المالية وجميع القطاعات. بينما انفق الأفراد جميع مدخراتهم واقترضوا لشراء العقارات. وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد. فعلى سبيل المثال الديون الفردية

الأميركية الناجمة عن الأزمة العقارية تمثل 6.6 تريليونات دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لمدة 55 سنة.¹¹

وقد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم. ويمكن القول بأن أسباب نشوب الأزمة تعود إلى عدة عوامل رئيسية:

1. عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأمريكي متمثلةً بعجز كبير للغاية في الميزانيات لا يمكن تحمله وسياسة مالية منفلتة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة.¹²
2. ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها مما أدى إلى إساءة تقدير المخاطر وفي نهاية المطاف إلى انهيار النظام من جراء نشوء فقاعة لأسعار العقارات المتزايدة كان لا بد من تفجيرها.
3. العامل النفسي، إذ فقد المستثمر الثقة في الأسواق بعد أزمة الرهونات العقارية، ولم يعد يصدق جدوى الآليات المالية الحديثة للقرن الحادي والعشرين مثل آليات تحويل القروض وتحويلها إلى سندات مركبة. بل وفقد أيضاً ثقته في قدرته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعال.

2- تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الاقتصاد الأمريكي لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة. وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام 2008، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي:

• **تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي:** ألقت الأزمة المالية العالمية بظلال من الشك على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الأمد القصيرة، ومن المرجح أن ينكمش

حجم التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام 1982. وقد أدى التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي إلى تراجع أسعار السلع الأولية، منهياً بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات. ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2009 الصادر عن البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بعد فترة طويلة من النمو القوي - الذي قادته البلدان النامية - إلى حالة بالغة من عدم اليقين والغموض من جراء الآثار الشديدة التي ألحقتها الأزمة المالية في البلدان المتقدمة بالأسواق العالمية. ويتوقع التقرير أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 2.5 في المائة في عام 2008 و 0.9 في المائة في عام 2009. ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية 4.5 في المائة في العام القادم مقابل 7.9 في المائة في عام 2007، في حين ستشهد البلدان المرتفعة الدخل تحقيق نمو سلبي.¹³

• **خسارة وانهيار العديد من البنوك حول العالم** : تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

• **عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية**: أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

• **أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم** (حوالي 25 بنك) لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالي 400 مليار دولار بنهاية هذا العام.

وتشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي، وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا. من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، واتساع تأثير

الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء. أما في الصين والهند فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي 21% من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. على صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعاً في النمو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً عند 0.5%، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 3.1%.¹⁴

3- تحليل عالمية الأزمة المالية

انتقلت عدوى الأزمة الأميركية إلى جميع أنحاء العالم مع ملاحظة أن نسبة التراجع لم تكن على وتيرة واحدة. وهبط المؤشر العام حتى في دول لا توجد فيها استثمارات أميركية في البورصة كالسعودية بنسبة تفوق هبوط المؤشر العام في بلدان أخرى لا تضع قيوداً على الاستثمارات الأجنبية ومن بينها الأميركية كأوروبا.¹⁵

ويمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل يتعلق العاملان الأول والثاني بمختلف بلدان العالم ويرتبط العامل الثالث بالدول التي تتبع سياستها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل الدولار. وتصب جميع العوامل في محور واحد وهو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأميركية.¹⁶

العامل الأول والأساس هو ظهور بؤابر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة - أعلن رسمياً عنه في نهاية عام 2008 - الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية. فاقْتَصَاد الولايات المتحدة يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي كما سبق القول.

أما العامل الثاني فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد. فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فأن أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها خسارة. وفي حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية. وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم.¹⁷

وفيما يتعلق **بالعامل الثالث** قيمته بالخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وهبطت قيم الأسهم بين مطلع عام 1987 ومطلع عام

2008 في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية. وفي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض أسعار الفائدة¹⁸. وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها. وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا الأساس فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا.

4- السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية العالمية:

لا شك في أن عمق الأضرار المتوقعة من الأزمة المالية يتوقف جزئياً على البعد الزمني لها. وقد اختلفت التكهنات عن طول مدة الأزمة، فهل سوف تستمر لشهور أم سنوات؟ فلا أحد يدري إجابة هذا السؤال على وجه التحديد. وقد تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة في الأزمة المالية. وفي ضوء ذلك تم اللجوء إلى وضع البدائل والسيناريوهات عن طول فترة هذه الأزمة وفيما يلي عرض لهذه السيناريوهات:¹⁹

1- السيناريو المتفائل

إن الأزمات- ومن بينها هذه الأزمة التمويلية- تولد قلقاً نفسياً وذعراً لدى الأفراد والمجتمعات، مما ينتج عنه آثار أعمق من حجم المشكلة ذاتها. وللأثر النفسي في المجالات التمويلية مستتبعات كبيرة. وما من شك أن الآثار الوخيمة المشاهدة حالياً ترجع جزئياً إلى هذا الذعر. فإذا صح ذلك، وأن برامج العلاج الطارئة تتكافأ مع حجم المشكلة، وأنها سوف تتمكن من توفير السيولة الملائمة للقطاع التمويلي، وأنه سوف يتم وضع قواعد رقابية شاملة وفعالة، بحيث لا تتزايد الآثار السالبة على قطاعات الإنتاج العينية، إذا توافر كل ذلك فيكون البعد الزمني المتوقع في حدود ستة أشهر. وعلى الرغم من أن غالبية المحللين الاقتصاديين والماليين يتوقعون استمرار الأزمة لفترة زمنية أطول من ذلك، إلا أن الأيام اثبتت أن هذا البديل المتفائل غير ممكن التحقق.

2- السيناريو المتشائم

تردد كثيرا القول بأن الأزمة الحالية ربما تكون أسوأ من الكساد الكبير الذي ساد في العالم خلال 1929-1930. ومن ثم يتوقع أن تستمر لفترة عامين أو ثلاثة على الأقل. وقد يحدث هذا البديل إذا كانت المعلومات عن التعثر لم يفصح عنها كاملة بعد، وأن آثار ذلك سوف تمتد

إلى القطاعات العينية في صورة نقص استغلال للطاقات الانتاجية، وإغلاق بعض المصانع، وتسريح نسبة ملموسة من العمالة بحيث ترتفع معدات البطالة، وغير ذلك من مظاهر الركود الاقتصادي. ومما قد يطيل زمن الأزمة، أن يتحول الركود الاقتصادي المعلن عنه حالياً إلى ركود تضخمي، مما يجعل العلاج أصعب وفترته أطول. وهذا البديل هو ما اسفرت الأيام عن تحقيقه.

3- السيناريو الوسط

وبين التفاؤل الذي قد يكون مفراطاً، والتشاؤم الذي قد يكون قاتماً، تم تخيل بديل وسط، تستمر فيه الأزمة لفترة سنة واحدة، يتعافى بعدها الاقتصاد العالمي، مع اختلاف هذه الفترة من دولة إلى أخرى. والفترة المفترضة في هذا البديل طولها يسمح بظهور آثار السياسات العلاجية على الرغم من وجود فترات الإبطاء المعروفة في الاقتصاد (فترة تشخيص الأزمة، وفترة وصف العلاج، وفترة ظهور آثاره). ولا يخفى على أحد أن اختلاف طول فترة الأزمة يصاحبه آثار مختلفة ناتجة عن العدوى من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

المبحث الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية مقدمة

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصادات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلباً بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل. ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

هذا ينطبق بالطبع على دولنا العربية التي بدون شك سوف تتأثر بهذه الأزمة كما أنه من المتوقع أن تنخفض فيها وفقاً لذلك معدلات النمو الاقتصادي حيث بدلاً مما أصبحت تحققه خلال السنوات القليلة الماضية من معدلات نمو تصل إلى 6% في المتوسط يمكن أن تنخفض معدلات النمو إلى حدود 4.5% على أفضل تقدير. ويمكن تحديد القطاعات التي من المتوقع أن تتأثر بهذه الأزمة على سبيل المثال لا الحصر:²⁰

أولاً: الطلب على النفط ومستوى أسعاره. إن الاقتصاديات العربية في معظمها تعتمد على إنتاج وتصدير النفط.²¹ وقد أدت الأزمة إلى انخفاض سعر البترول بأكثر من 67% هذا إضافة إلى اضطرار دول الأوبك إلى تخفيف إنتاجها من النفط. ويعتبر هذا التأثير هو الأكبر للأزمة على الاقتصاديات العربية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الإيرادات النفطية هي المصدر

الوحيد للدخل تقريباً في كثير من البلدان العربية مما يعني أن الإنفاق الحكومي وهو المحرك الأساسي للاقتصاد سوف يتأثر وفقاً لذلك.

ثانياً: الحصول على التمويل وتكاليفه. لاشك بأن الممارسات المصرفية الخاصة بمنح الائتمان وتكاليفه قد تتغير حيث سوف يكون هناك حرص أكبر في اختيار المقترضين والمشاريع القابلة للتمويل. كما أن تكاليف التمويل ستبقى مرتفعة نسبياً الأمر الذي قد يؤدي إلى ممارسات مصرفية أكثر حذراً وأكثر انتقائية.

ثالثاً: الاستثمارات الأجنبية. بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإن بيانات منظمة الأونكتاد تشير إلي أن هناك 21 دولة عربية استقطبت نحو 72.1 مليار دولار في عام 2007 مقابل 67.9 مليار دولار في عام 2006 مما يشير الي ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو 6.2% وزيادة قيمتها 4.2 مليار دولار.²² وتوضح هذه التدفقات أن هناك عوامل جاذبه داخل العديد من الدول العربية وأن هناك علي الطرف الآخر عوامل دافعه خارجية وكل ذلك لا بد وأن يتأثر بشكل ملموس وملحوظ بالأزمة المالية العالمية ومتغيرات الأزمة الاقتصادية العالمية ويدفع لانخفاض التدفقات من العالم مما يحتم الاتفاق علي منظومة استثمارية عربية بديله. ووفقاً لبعض التقديرات فإن مثل هذا الانخفاض قد يصل إلى 30% مقارنة بالعام الماضي.²³

رابعاً: التجارة أيضاً متوقع لها أن تتأثر سلباً بهذه الأزمة بما يشمل مرافق التجارة من موانئ وقنوات مائية.

خامساً: تحويلات الأيدي العاملة. تحتل تحويلات العاملين في الخارج أهمية كبيرة في اقتصادات الدول العربية المستقبلية لها، حيث أنها تشكل أحد أهم مصادر التدفقات المالية الخارجية الواردة لهذه الدول، إذ تفوق قيمتها كثيراً قيمة كل ما يرد لها من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يعني ان اليد العاملة العربية تساهم في شكل ملموس في التنمية الاقتصادية للدول العربية المستقبلية لتحويلاتهما من خلال تأمين التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص عمل جديدة. وقد بلغت قيمة تحويلات العاملين في الخارج إلى الدول العربية المستقبلية، بحسب احداث البيانات المتاحة، نحو 24 مليار دولار عام 2004، تعادل نحو 265% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول في السنة نفسها، ونحو 383% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة لها من جميع المصادر، ونحو 28% من إجمالي

استثماراتها المحلية. من المتوقع أيضاً أن تتأثر سلباً حيث أن انكماش النشاط الاقتصادي من شأنه أن يمثل فرص عمل أقل ومستويات رواتب وأجور أدنى.²⁴

سادساً: أسواق الأوراق المالية. لا شك في أن البورصات هي أكثر المتأثرين عالمياً وعربياً بالأزمة المالية العالمية، وهي تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أوضاع المؤسسات المالية المتضررة إلى التوقعات السلبية لأداء الاقتصاد بشكل عام وما يترتب عليه من ضعف أداء الشركات ومختلف القطاعات إضافة إلى صعوبة وارتفاع تكاليف التمويل. صحيح أن أسعار الأسهم عالمياً أو عربياً أقل من قيمة الشركات وأدائها حالياً لكن الأسعار في الواقع تعكس أيضاً توقعات قيم الشركات وأدائها في المستقبل على ضوء هذه الأزمة وما قد تسببه من تراجع وكساد الاقتصاد.²⁵ ويلاحظ أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة في البورصات العربية قد ارتفعت إلى مستويات قياسية لتبلغ نحو 1339 مليار دولار في عام 2007 مقارنة²⁶ بنحو 148 مليار دولار في عام 2000²⁷ بما يعني تضاعف القيمة تسعة أضعاف في حين لم تتجاوز الزيادة في الشركات المتداولة الجديدة نسبة 50% مما يشير إلى المضاربات الحادة في هذه البورصات، وهو ما نتج عنه بالضرورة الانخفاضات الحادة في القيمة السوقية للأوراق المالية العربية وخسارتها في المتوسط نحو 50% على الأقل من قيمتها مع الأزمة المالية العالمية وما تعنيه من خسائر فادحة للشركات والصناديق الاستثمارية والافراد وكل ذلك يتطلب منظومة شاملة من المراجعات والتدقيق والاشراف والرقابة لأسواق المال وأعمالها ومعاملاتها.

في الواقع إن تداعيات هذه الأزمة لا تنحصر مثلما ذكرنا في هذه الجوانب فقط بل إن تأثيراتها تبدو بأنها سوف تكون أبعد بكثير على الصعيد العربي والعالمي. على الصعيد العربي فإن التأثيرات بعيدة المدى لهذه الأزمة يمكن أن تؤثر على سياسات الإصلاح وبخاصة تحرير القطاع المالي حيث من المتوقع أن يكون هناك على أثر هذه الأزمة مراجعة ويمكن إعادة نظر حول مدى ودرجة التحرير التي يمكن أن تكون مقبولة للنشطة المالية دون أن تؤدي إلى تعرض الدول المعنية إلى مخاطر مماثلة لما حصل خلال هذه الأزمة. طبعاً من ناحية زيادة الحرص والتحوط فإن مثل هذا الموقف يمكن أن يكون مطلوباً إلا أننا نخشى بأن يمثل ذلك ذرائع للتراجع عن الإصلاح المطلوب.

وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين من حيث مدى تأثيرها بالأزمة، وهي:²⁸

• **المجموعة الأولى:** هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

• **المجموعة الثانية:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو وفق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.

بالنسبة للمجموعة الأولى يلاحظ مايلي :

• إن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولارا للبرميل في شهر يوليو/تموز عام 2008 إلى حوالي 40 دولارا للبرميل في نهاية ديسمبر من نفس العام، أي بانخفاض بنسبة 67%. ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن معدلات النمو في النصف الثاني من العام 2008 والعام 2009 ستخضع مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من العام 2008.

• أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة وأوروبا.²⁹ ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار. وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.4 تريليون دولار، وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها.

• أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفرع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من أميركا، حيث انهارت بورصة وول ستريت إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مرورا بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية.

أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فإن تأثيرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى.

ولا شك إن العديد من البلدان العربية في هذه المجموعة كمصر والأردن وسوريا يرتبط نموها الاقتصادي واستقرارها المالي بشكل كبير باقتصاديات دول الخليج العربية، فهي تعتمد في نموها الاقتصادي وحجم ميزانياتها المالية بشكل كبير على الاستثمارات والسياحة وفرص

العمل لمواطنيها القادمة من دول الخليج العربية، وبالتالي سوف تشهد توترا ماليا بسبب الأزمة المالية العالمية التي تتعرض لها بلدان كالإمارات العربية المتحدة والسعودية .فوفقا لتقديرات محللين مصريين، إن مصر تحصل على نصف تحويلاتها السنوية البالغة 6 مليارات دولار من رعاياها العاملين في دول الخليج والذين يقدر عددهم بـ 2 مليون، بينما يأتي 60 بالمئة من السياح إلى مصر من دول الخليج .واستفادت سوريا، من استثمارات دول الخليج في مشاريع بناء كبيرة ساهمت بكسر العزلة التي تفرضها الولايات المتحدة على دمشق، بينما يتلقى الأردن ما يقارب 2 مليار دولار من تحويلاته المصرفية من رعاياه العاملين في دول الخليج، بالإضافة إلى 500 مليون دولار تقدمها السعودية لوحدها بصيغة دعم مالي .

المبحث الثالث: تأثير الأزمة المالية على التجارة الخارجية للدول العربية

لا شك في أن الأزمة المالية الحالية وما تسببت فيه من حدوث ركود عالمي وانخفاض الطلب الأمريكي علي السلع المستوردة سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أو في آسيا، سيؤثر بشكل كبير على حجم التجارة العربية وكل هذا يعني زيادة التحديات التي يواجهها المصدرون العرب، بالإضافة إلي انه مع انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو قد يصبح التصدير إلي أوروبا أكثر تنافسية وهو يستدعي مزيد من التطوير في جودة المنتج العربي ووضوح استراتيجية جديدة للبحث عن سبل التواجد في هذه الأسواق والاستمرارية فيها والتأقلم عليها.

أولاً: أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد العربي

تشارك الدول العربية في هدف تنمية تجارتها وهذا يتطلب العمل في اتجاهين أولهما تنشيط عرض المنتجات العربية من خلال تنويع القاعدة الانتاجية وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للمنتجات العربية، وثانيهما تنشيط جانب الطلب اما بتوسيع الأسواق القائمة أو بايجاد أسواق جديدة. وهذا يتطلب ازالة المعوقات التي تحول دون دخول المنتجات العربية الى هذه الأسواق. ويمكن تقسيم الدول العربية، وفقا لتنوع وطبيعة قاعدتها الانتاجية الى ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى: تتميز بتنوع الى درجة ما في قاعدتها الانتاجية مع ارتفاع أهمية السلع الصناعية في صادراتها الإجمالية. وبالتالي تحتاج الى ازالة القيود أمام منتجاتها، أي أن التركيز في تنمية صادراتها يعتمد الى حد على تنشيط جانب الطلب.

المجموعة الثانية: تتميز في إنتاج وتصدير النفط. وتضم الدول العربية النفطية: وتوسعى هذه المجموعة الى تنوع قاعدتها الانتاجية وبالتالي العمل على تنشيط جانب العرض.

المجموعة الثالثة: تتميز بتخصصها في إنتاج المواد الخام الزراعية أو المعدنية غير النفطية. وهذه المجموعة تسعى الى تطوير قاعدتها الانتاجية وتنويعها، وبالتالي تنشيط جانب العرض.

ويظهر التقسيم السابق أن الاقتصادات العربية تتكامل فيما بينها كمجموعات ولكنها تتنافس داخل كل مجموعة وهذا يعني أنه يمكن التخفيف من حدة الأزمة المالية على التجارة العربية اذا تمت تحرير التجارة العربية على المستوى الكلى. فهناك مجموعة ترغب في تنوع قاعدتها الانتاجية وترغب أخرى في تحرير وتنشيط جانب الطلب. وترغب ثالثة في تنمية قاعدتها الانتاجية وتنويعها معا. إلا أن اختلاف الأهداف يجعلها تتكامل فيما بينها ولا تتنافس، خاصة اذا ما وضعت في اطار استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية، مما يمكن الدول العربية من تحقيق أهدافها التنموية المختلفة ووضعها في اطار تكاملى للمجموعة العربية.

تتضح أهمية التصدير في قدرته علي خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، كما يتضح من العرض التالي:

1- خلق فرص عمل جديدة

أكدت تجربة عدداً من الدول علي قدرة هذا قطاع التصدير على زيادة فرص العمل. فعلي سبيل المثال تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند من استخدام التوجه التصديري في توليد معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة مما ساعد علي انخفاض مستوى البطالة إلي مستويات متدنية. ولا شك في أن قطاع للتصدير يمكن أن يلعب هذا الدور في الدول العربية، حيث تزايدت فرص العمل في القطاعات التي شهدت زيادة في صادراتها وزادت كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية كما ارتفعت أجور العمالة فيها مع ارتفاع نوعية وكفاءة العمالة.

2- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات

تلعب الصادرات دوراً مباشراً في معالجة الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة علي التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف. لذا يجب خلق قاعدة جيدة لتنمية

الصادرات سواء السلعية أو الخدمية منها. حتى يحقق قطاع التصدير الهدف المأمول منه في توليد فرص عمل جديدة ومعالجة عجز الميزان التجاري.

3- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلي أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير. فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلي الارتباط بالأسواق العالمية. حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج. ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية. كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل علي جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة. وقد استطاعت بعض الصناعات في مصر على سبيل المثال مثل الحاصلات الزراعية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ومواد التشييد والبناء والحديد والصلب والصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية أن تجذب قدراً جيداً من الاستثمارات.

4- تحقيق معدلات نمو مطردة

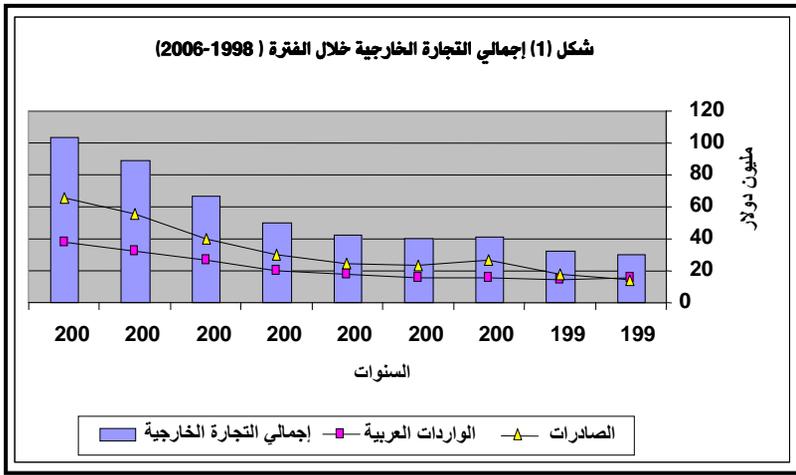
إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد العربي وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة قادرة علي خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة³⁰ وتوفير مصادر بديلة للعملة الأجنبية. فهناك أساليب عديدة لتنوع مصادر العملات الأجنبية، ولكن لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير قادر علي خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة.

إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي خلالها من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد الأخرى. وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجّهت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف توتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات والصادرات تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

ثانياً: تطور أداء التجارة العربية والبينية خلال الفترة (2006-1998)

1- تطور أداء التجارة العربية

يوضح الشكل رقم (1) تطور التجارة الخارجية للعالم العربي خلال الفترة (2006-1998) ويظهر منه تضاعف التجارة الخارجية العربية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (2006-1998) حيث ارتفعت من 303.6 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 16.5 في المائة خلال هذه الفترة.



ويلاحظ من الشكل رقم (1) ما يلي:

- تضاعف التجارة الخارجية العربية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (2006-1998) حيث ارتفعت من 303.6 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 16.5 في المائة خلال هذه الفترة.

2- تشير البيانات إلى الاتجاه التصاعدي في التجارة الخارجية العربية، كما تشير أيضاً إلى حدوث طفرة هائلة في حجم التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (2006-2004) حيث ارتفعت من 666.9 مليار دولار في عام 2004 إلى حوالي 884.2 مليار دولار في عام 2005، أي بنسبة نمو بلغت 32.6 في المائة، واستمر هذا الارتفاع ليحقق أعلى مستوى له خلال الفترة (2006-1998) ليصل إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمعدل نمو بلغ حوالي 16.7 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويمكن إرجاع هذه الزيادة في التجارة الخارجية العربية إلى عدة أسباب يذكر منها ما يلي³¹:

• ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي كان له أثر كبير على الصادرات العربية، إذ أن النفط من أهم مكونات الصادرات العربية وخاصة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط. فكما هو موضح بالشكل (1)، يلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات العربية بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 20.4 في المائة خلال الفترة (1998-2006) لتصل إلى نحو 659.6 مليار دولار في عام 2006 مقابل 149.6 مليار دولار في عام 1998. وقد أدت زيادة قيمة الصادرات النفطية العربية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الخام وكمياته المصدرة إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي 559.2 مليار دولار في عام 2005 إلى 659.6 مليار دولار في عام 2006 أي بنمو نسبته 18 في المائة غير أن ذلك كان أقل من النمو الذي تحقق في عام 2005 والبالغ 39.6 في المائة. ولقد ساهم في هذا التراجع بشكل أساسي تباطؤ وتيرة نمو أسعار النفط الخام في عام 2006 عن مستوى نموها القياسي في عام 2005. ويلاحظ زيادة حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 2.7 في المائة في عام 1998 إلى 5.5 في المائة في عام 2006. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات السعودية والإمارات شكلت حوالي 52.5 في المائة من قيمة الصادرات العربية الإجمالية في عام 2006.³²

• ارتفاع قيمة الواردات العربية، حيث يشير الشكل (1) إلى ارتفاع قيمة الواردات العربية بمتوسط معدل نمو بلغ 11.7 في المائة خلال الفترة (1998-2006) لتصل إلى نحو 373 مليار دولار في عام 2006 مقابل 154 مليار دولار في عام 1998. وارتفعت بنحو 14.7 في المائة في عام 2006 مقارنة بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن واردات السعودية والإمارات شكلت حوالي 39.5 في المائة من قيمة الواردات العربية الإجمالية في عام 2006.³³

• ويلاحظ زيادة حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة لتصل إلى حوالي 3 في المائة في عام 2006 مقابل 2.8 في المائة في عام 1998، وذلك في ضوء تقارب معدل نمو كل من الواردات العربية والعالمية، ويعزى استمرار النمو المرتفع نسبياً للواردات العربية إلى عدد من العوامل من أبرزها:

1. زيادة النمو الاقتصادي وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار في عدد من الدول، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية المستوردة للنفط. وتراجع أسعار صرف العملات العربية المرتبطة

2. كما يعود هذا الارتفاع في التجارة الخارجية إلى ظهور ثمار الاتفاقات التجارية التي وقعتها بعض الدول العربية مع العالم، على سبيل المثال اتفاق التجارة الحرة بين لبنان والاتحاد الأوروبي،

والاتفاقات الثنائية أو التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وكل من قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت واليمن والبحرين وعمان والمغرب من جهة أخرى، بالإضافة إلى اتفاقات أخرى بين الدول العربية ومجموعات إقليمية أخرى وبعض الاتفاقات الثنائية كاتفاق إقامة منطقة تجارية حرة بين مصر وتركيا والاتفاقات الاقتصادية ما بين الإمارات العربية المتحدة وألمانيا.

وفيما يخص اتجاهات التجارة العربية، يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول للدول العربية خلال فترة الدراسة إذ بلغ ما يتجه إلى أسواقه من الدول العربية حوالي 22.6 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 2006 مقابل 23.8 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 1998. وبالنسبة للواردات العربية منه، فقد شكلت حوالي 36.6 في المائة من اجمالي قيمة الواردات العربية مقابل 39.6 في المائة خلال نفس الفترة.³⁴

أما بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة العربية فقد ظلت فئة الوقود تشكل الجزء الأكبر من الصادرات العربية، قد ارتفعت حصته في عام 2006 لتصل إلى 76.6 في المائة مقابل 55.5 في المائة في عام 1998، يليها فئة المصنوعات بنسبة 11.8 في المائة مقابل 22.7 في المائة خلال نفس الفترة. وعلى صعيد الهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية، فقد حافظت واردات الآلات ومعدات النقل على أكبر حصة في الواردات العربية خلال الفترة لتشكل 36.8 في المائة من اجمالي قيمتها في عام 2006 مقابل 34.8 في المائة من اجمالي قيمتها في عام 1998، يليها فئة المصنوعات بنسبة 27.8 في المائة مقابل 30.4 في المائة خلال نفس الفترة.³⁵

بعد ذلك الاستعراض لتطور التجارة العربية خلال فترة الدراسة تجدر الإشارة إلى :

1- أن هناك مجالاً واسعاً لأحلال الواردات في مجال الصناعة من ناحية و من ناحية أخرى فإن الاتجاه للتصدير في الدول العربية مازال يغلب عليه التوجه للصناعات الاستخراجية وهو ما يعكس عدم استفادته بالمزايا التنافسية الموجودة في هذه الدول بالقدر الكاف.

2- وجود بعض السمات البارزة التي تشكّل منطلقات واقعية يمكن الركون إليها في محاولة رسم توجهات تنموية عامة لقطاع التجارة العربية، وتتمثل هذه السمات في:

أولاً: الثقل الهام الذي يشكّله الشريك التجاري الأوروبي تصديراً واستيراداً بالنسبة لأغلبية الدول العربية فرادى ومجمعة. إذ بلغ ما يتجه إلى أسواقه من الدول العربية حوالي 22.6 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 2006 مقابل 23.8 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 1998. وبالنسبة للواردات العربية منه، فقد شكلت حوالي 36.6 في المائة من اجمالي قيمة الواردات العربية مقابل 39.6 في المائة خلال نفس

الفترة. الأمر الذي يؤكد على أن جزءاً هاماً من عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يجب أن ينصب على دراسة أشكال التعاون الاقتصادي مع أوروبا بمجمل جوانبه. يذكر أنه وإن مثلت هذه التجارة نسبة هامة جداً بالنسبة للبلاد العربية، إلا أنها لا تشكل أكثر من 3% فقط من صادرات الاتحاد الأوروبي. وقد يكون لهذا الأمر عدة دلالات على مستوى المنطقة العربية ككل.

أ- من منظور السياسة الأوروبية: ما زال الاعتبار الأول والأكثر أهمية في مجال تبادل السلع بالنسبة لأوروبا في ظل تشتت الأسواق العربية التي تفتق في وجه ازدهار حقيقي للتجارة العربية، الحصول على الطاقة. لكن الأمور لن تدوم كذلك، ولاسيما في ظل التوجهات العالمية الجديدة نحو الانفتاح وفتح الأسواق العربية على بعضها البعض، نفسه في موضع منافسة عالمية، الأمر الذي يظهر الاهتمام المتزايد للسياسة الأوروبية بمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي بدأ تظهر جديته من خلال توقيع الاتحاد من اجل المتوسط³⁶.

ب- محدودية تأثير القوة التفاوضية للطرف العربي على مستوى التجارة (إذا ما استثنينا النفط طبعاً). والتفاوض قد بات سمة العصر الحالي خصوصاً في ظل إنشاء منظمة التجارة العالمية التي وضعت قوانين للمنافسة الدولية في ظل طغيان الحمائية والتكتلات الاقتصادية المهيمنة، ونقلت المنازعات التجارية إلى أروقتها مشكلة صمام أمان للحروب الاقتصادية المستترة. بحيث بات يقال إن المفاوضات في عصرنا الحالي قد أصبحت استتباع للحرب بالوسائل السلمية.

ثانياً: النسبة المرتفعة التي ما زال يشكلها قطاع النفط في التجارة العربية لعدد هام من الاقتصادات العربية، على رغم الجهود الهامة التي بذلت لتنويع القاعدة الإنتاجية العربية، بحيث يرتهن الأداء التجاري والاقتصادي للبلدان النفطية بشكل عام بتقلبات أسعار النفط العالمية. شكّل النفط نسبة توازي حوالي 75% من إجمالي الصادرات العربية خلال الفترة. يذكر أنه نظراً للطبيعة الإستراتيجية للنفط، فإن أسعاره غالباً ما لا تخضع لمنطق العرض والطلب، بل تتحدد بناء لاعتبارات السياسة العالمية.

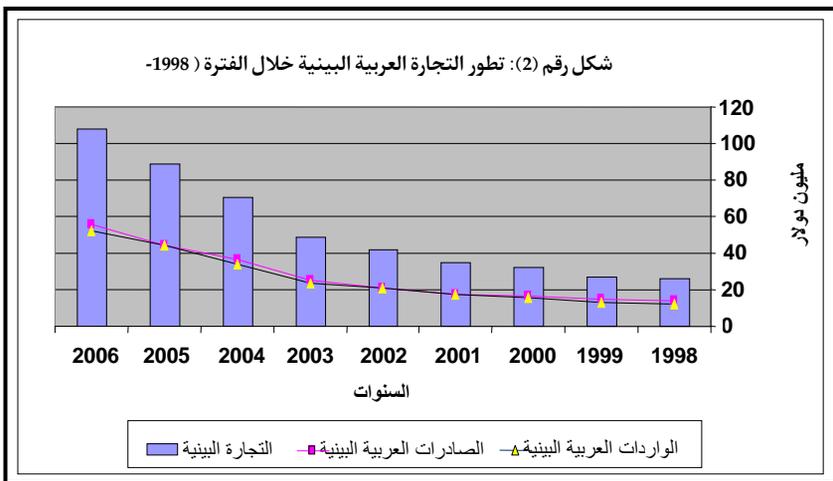
ثالثاً: ضيق القاعدة التصنيعية وتخلفها. ويظهر هذا الأمر بشكل واضح في التنوع المتواضع للسلع المصنّعة في هيكل الصادرات العربية، والنسبة المتدنية للقيمة المضافة في هذه السلع نظراً لضعف التكنولوجيا المستخدمة. وعلى الرغم من اتساع حركة الصادرات العربية، فإن معظم الدول العربية ما زال يعتمد على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير. وهذا يعبر عن خلل مزمن في التركيب الهيكلي للقاعدة الإنتاجية.

رابعاً: لعل أخطر ظاهرة على صعيد التبادل التجاري هي المعدلات العالية لنمو الواردات والتي تفوق معدلات نمو الصادرات، مما يعني توجّه شروط التبادل التجاري بين البلاد العربية والدول الصناعية باستمرار لصالح هذه الأخيرة مؤدياً إلى استنزاف في الموارد الاقتصادية. وبصفة عامة، من المعروف أن الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات الصناعية له انعكاسات سلبية على معدلات التبادل التجاري للدول المصدّرة للمنتجات الأولية لأن أسعارها تنمو بمعدلات أقل من نمو أسعار المنتجات الصناعية على المدى الطويل.

ولا شك أن الصادرات العربية واجهت ولا تزال تواجه تحديات كبيرة. وسوف يتحكم بها إلى حد بعيد عوامل خارجية تملّحها التطورات الاقتصادية العالمية، وعوامل داخلية تتصل بسياسات الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي. ويمكن تبويب هذه المؤثرات تحت عنوانين رئيسيين، هما: أولاً، التوجّه التاريخي نحو العولمة وما يرافقه من طغيان للتكتلات الاقتصادية ومن انتظام في قواعد التجارة العالمية ومن انفجار لأزمات دورية قصيرة الأجل ذات آثار كونية شمولية. ثانياً: الخيارات السياسية والاقتصادية التي سوف تتخذها الدول العربية في تعاملها مع هذه المتغيرات.

2- تطور أداء التجارة العربية البينية

ويبيّن الشكل رقم (2) تطور الصادرات والواردات البينية خلال فترة التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية والممتدة من بداية عام 1998 وحتى نهاية عام 2006، حيث وصلت نسبة الضرائب والرسوم الجمركية إلى الصفر مع بداية 2005 وأزيل الكثير من القيود غير الجمركية.



ومن الشكل رقم (2) يلاحظ مايلي:

1- تضاعفت التجارة العربية البينية خلال الفترة (1998-2006) بأكثر من 4 أضعاف حيث ارتفعت من حوالي 26 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 107.9 مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ 19.5 في المائة خلال فترة الدراسة. ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع الصادرات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 13.7 مليار دولار عام 1998 (عام بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى 55.4 مليار دولار عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ 16.5 في المائة خلال الفترة (1998-2006). وتجدر الإشارة إلى أن صادرات السعودية والإمارات شكلت حوالي 63.8 في المائة (48.7 في المائة للسعودية و15.4 للإمارات في المائة) من قيمة الصادرات البينية العربية الإجمالية في عام 2006.³⁷

- ارتفاع الواردات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 12.3 مليار دولار عام 1998 إلى 52.5 مليار دولار عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ 19.9 في المائة خلال الفترة (1998-2006). وتجدر الإشارة إلى أن صادرات ثلاث دول هي العراق والسعودية والإمارات شكلت حوالي 39 في المائة (16.9 في المائة للعراق و11.7 في المائة للإمارات و10.4 في المائة للسعودية) من قيمة الواردات البينية العربية الإجمالية في عام 2006.³⁸

2- على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية خلال الفترة إلا أن نسبتها من إجمالي الصادرات العربية قد انخفضت من 9.2 في المائة عام 1998 إلى 8.4 في المائة عام 2006 ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام 2000 لتصل إلى 6.1 في المائة. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت نسبة الواردات العربية البينية من إجمالي الواردات العربية من 8 في المائة عام 1998 إلى 14.1 في المائة عام 2006.

3- أن معدلات نمو الصادرات والواردات العربية البينية بدأت تتجاوز معدلات النمو في الصادرات والواردات الإجمالية. ففي عام 2002 كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 24.1 في المائة في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 2.7 في المائة كذلك في عامي 2004، 2006 حيث كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 48.2 في المائة، 25.8 في المائة على الترتيب في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 33.2 في المائة، 18 في المائة على الترتيب وفي أغلب السنوات السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية. وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات، ففي عام 2006 كان معدل نمو الواردات العربية البينية 17.8 في المائة

في حين كان معدل نمو إجمالي الواردات 14.7 في المائة . وقد شهد العام 2004 أكبر معدل نمو للواردات العربية البينية حيث وصل إلى 45 في المائة

4- استمرار الزيادة في التجارة العربية البينية في الأعوام الثلاثة الأخيرة لتسجل أعلى نسبة لها في عام 2004 حيث وصلت 43.9 في المائة، ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للتجارة العربية البينية 14.5 في المائة خلال الفترة (1998- 2002) إلا أنه وصل في عام 2004 إلى 43.9 في المائة . وحوالي 25.8 في المائة بين عامي 2004 و2005 لتصل قيمة التجارة العربية البينية إلى 107.9 مليار دولار في عام 2006 بمعدل نمو بلغ 21.8 في المائة مقارنة بالعام السابق . ويمكن إرجاع هذه الزيادة في التجارة البينية العربية إلى عدة أسباب يذكر منها ما يلي³⁹:

- دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في مطلع عام 2005 حيث أدى الإعفاء من الرسوم الجمركية للسلع ذات المنشأ العربي إلى زيادة التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت من 75 مليار دولار في عام 2004 إلى 98 مليار دولار في عام 2005 ثم إلى 119.2 مليار دولار في عام 2006.

- كما يعود سبب ارتفاع نسبة التجارة العربية البينية إلى نتائج الاتفاقات التي وقعتها الدول العربية فيما بينها ومن أهمها اتفاق أغادير . كما وقعت الدول العربية العديد من الاتفاقات الثنائية، ومنها على سبيل المثال الاتفاق التجاري بين مصر والأردن، والاتفاق حول تنمية الصادرات بين الجمهورية العربية السورية واليمن .

5- ارتفاع نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، إذ بلغت حوالي 10.4 في المائة في عام 2006، وهي أعلى نسبة تسجلها الدول العربية مقارنة بحوالي 8.6 في المائة في عام 1998 وإذا استثنينا الصادرات النفطية من التجارة الخارجية، نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً لنسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لتبلغ حوالي 18 في المائة في عام 2006 العربية مقارنة بحوالي 13.6 في المائة في عام 1998 وتؤكد هذه النسبة على أن قطاع النفط يلعب دوراً رئيسياً في التجارة العربية . وقد كان لارتفاع الأسعار العالمية للنفط دور أساسي في زيادة التجارة الخارجية .

وعلى الرغم من ذلك التحسن في نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة إلا أنه يجب التأكيد على:

- هذه زيادة محدودة خاصة إذا علمنا أنها كانت قريبة من هذه النسبة قبل سنوات عديدة من بدء تطبيق منطقة التجارة الحرة، حيث كانت 9.4% عام 1990 و9.7% عام 1994 . وهذا إن دل

على شيء فإنه يدل على أن وجود اتفاقيات لتحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها بين الدول العربية السبع عشرة التي دخلت منطقة التجارة الحرة العربية لا يكفي بحد ذاته ولا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية، فإلى جانب العقبات والمعوقات، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، هناك سبب جوهري يقلل من أهمية وأثر منطقة التجارة الحرة العربية.

• رغم ذلك التحسن في نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية إلا أنها أدنى بكثير عند مقارنتها بنسب التجارة الخارجية بين بعض التكتلات الإقليمية-حتى مع استبعاد الصادرات النفطية من التجارة الخارجية والتي بلغت أقصاها في عام 2006 مسجلة 18 في المائة- فيلاحظ وكما يتضح من الجدول رقم (1) أن التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (دول النافتا) حوالي 67.6 في المائة، 67.9 في المائة خلال عامي 2005، 2006، على الترتيب. كما بلغت التجارة البينية حوالي 64.2 في المائة، 64.6 في المائة خلال نفس الفترة. الأمر الذي يؤكد على ضرورة أن تبذل الدول العربية المزيد من الجهود لزيادة تجارتها البينية وتحسين تكاملها الاقتصادي الإقليمي .

جدول رقم (1) تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية في أعوام مختارة

نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية			قيمة التجارة البينية بملايين الدولارات			التكتل الإقليمي
2006	2005	2003	2006	2005	2003	
25.7	24.87	25.1	380.4	306.7	211.1	الآسيان
64.6	64.2	60.6	5946.8	5231	3470	الاتحاد الأوروبي
67.9	67.6	44.8	1771.3	1634.5	1308	النافتا
11.3	11.2	9.17	119.2	96.5	46.3	الدول العربية

المصدر: بالنسبة لبيانات عام 2003، (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، E/ESCWA/GRID/2006/3، ص 24

بالنسبة لعامي 2005-2006، (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2007، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، E/ESCWA/GRID/2007/14، ص 37

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لم ترتفع كثيراً خلال فترة الدراسة لمجموعة من الأسباب،⁴¹:

○ سيطرة صادرات النفط على التجارة الخارجية العربية، حيث يمثل النفط أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات العربية في حين لا يمثل إلا نسبة لا تتعدى 7.7 في المائة من واردات الدول العربية. وهذا التفاوت لا يعطي مجالاً كبيراً لزيادة نسبة التجارة العربية البينية.

○ تمثل الآلات والمعدات بالإضافة إلى المصنوعات حوالي 65 في المائة من إجمالي الواردات العربية، إلا أنها لا تمثل سوى حوالي 14 في المائة من الصادرات العربية

○ أن أهم ارتفاع لحجم الصادرات العربية الكلية يرجع إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، وبالتالي ساهم في انخفاض نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية. ذلك يرجع الأمر إلى انخفاض جودة بعض السلع العربية بحيث لا تجد لها سوقاً خاصة في ظل الانفتاح التجاري الحالي.

○ استمرار بعض العراقيل مثل القيود غير الجمركية التي تحول دون سهولة تدفق التجارة العربية البينية، وخاصة المتعلقة بشهادات المنشأة والقيود الإدارية وغيرها.

○ وهناك مسألة يعدها الكثير من الاقتصاديين أحد أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية ألا وهي مسألة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الدول العربية، إلا أن هذا السبب لا يبدو مقنعاً وهذا التوصيف غير دقيق. فاقتصاديات الدول العربية ليست متشابهة إلى المستوى الذي يحد من نمو التجارة البينية، فالدول العربية لديها إمكانيات وموارد متباينة ومتنوعة بدرجة كبيرة. فاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تختلف اقتصاديات سورية ومصر والمغرب والسودان مثلاً. وحتى الصناعات المتماثلة يتم مزاحمتها من قبل صناعات الدول الآسيوية ودول أخرى أكثر مما تزاحم بعضها البعض. ثم إن اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي هي أكثر تشابهاً من اقتصاديات الدول العربية ورغم ذلك لم يحل ذلك دون وصول مستوى التجارة البينية الأوروبية إلى مستويات مرتفعة جداً.⁴²

3- تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية

تشير البيانات المتاحة عن الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية_ كما في الجدول (2) أن الأهمية النسبية لمجموعات السلع الرئيسية المتبادلة لم تشهد تغيراً كبيراً خلال الفترة (1998-2006). ففيما يتعلق بالصادرات البينية العربية بقيت المواد الخام والوقود المعدني تحتفظ بأكبر حصة في الصادرات البينية مع زيادة في نسبتها من 55 في المائة في عام 1998 إلى 61.3 في المائة في عام 2006. وقد تقدمت المصنوعات إلى المركز الثاني بحصة بلغت 12.5

في المائة من الصادرات البينية مقارنة بحصة 11 في المائة في عام 1998. وتراجعت الأغذية والمشروبات إلى المركز الثالث بعد أن انخفضت حصتها من 13 في المائة من الصادرات البينية في عام 1998 إلى 11.7 في المائة في عام 2006. وقد تأخرت المنتجات الكيماوية فوصلت إلى المركز الرابع بحصة بلغت 7.3 في المائة مقارنة بحوالي 16 في المائة وتبعتها الآلات ومعدات النقل بحصة نسبتها 6.4 في المائة مقابل 5 في المائة خلال فترة المقارنة.

جدول رقم (2) الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية أعوام 1998 و2005 و2006

الواردات البينية (نسب مئوية)			الصادرات البينية (نسب مئوية)			البيان
2006	2005	1998	2006	2005	1998	
50	48.1	53	61.3	59	55	المواد الخام والوقود المعدني
14.2	13.4	13	11.7	12.4	13	الأغذية والمشروبات
10.7	10.8	16.9	7.3	8.6	16	المنتجات الكيماوية
14.1	17.9	12.2	12.5	11.4	11	المصنوعات
10.1	8.9	4	6.4	8.6	5	الآلات ومعدات النقل
0.9	0.9	-	0.8	0.6	-	سلع غير مصنفة
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، الإمارات العربية المتحدة.

وفيما يخص اتجاهات التجارة العربية البينية يلاحظ أنه يطرأ تغير كبير على اتجاهات التجارة بين الدول العربية معظم الصادرات والواردات تتركز بين دول عربية متجاورة نظراً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق، فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الأولية لاتجاهات التجارة البينية العربية لعام 2006 أن صادرات قطر تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات بنسبة بلغت 52 في المائة من صادراتها البينية وصادرات تونس إلى ليبيا بنسبة 57 في المائة. أما صادرات اليمن البينية فقد تركزت في دولتين هما الإمارات بنسبة 35 في المائة والسعودية بنسبة 25 في المائة. وتركزت صادرات الجزائر البينية في

المغرب بنسبة 34 في المائة وفي مصر بنسبة 33 في المائة. وقد تركزت صادرات لبنان البينية في ثلاث دول هي الإمارات وسورية بنسبة 18 في المائة لكل مهما والسعودية بنسبة 15 في المائة. وعلى صعيد الواردات البينية العربية، فقد تركزت واردات عمان البينية في دولة واحدة هي الإمارات بنسبة 72 في المائة، في حين بلغت واردات الأردن من السعودية 71 في المائة من وارداتها البينية والتي تشكل معظمها من واردات النفط الخام. وقد تركزت واردات موريتانيا في دولتين هما الجزائر بنسبة 30 في المائة والمغرب بنسبة 27 في المائة، وواردات مصر البينية في السعودية والكويت بنسبة 36 في المائة و 27 في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن السعودية تشكل المصدر الرئيسي للواردات البينية للعديد من الدول العربية. فبالإضافة إلى الأردن ومصر، فقد بلغت واردات البحرين من السعودية 84 في المائة من وارداتها البينية وواردات المغرب منها بنسبة 58 في المائة وقطر بنسبة 46 في المائة والكويت بنسبة 38 في المائة وسورية بنسبة 33 في المائة واليمن بنسبة 24 في المائة.⁴³

الخاتمة

من العرض السابق يمكن استخلاص مايلي:

- 1- ضعف الهياكل الإنتاجية، فمن جهة ينتج العرب مواد لا يحتاجونها بكاملها في الأسواق المحلية مثل النفط، فالاستهلاك العربي لا يتجاوز 17 بالمائة من الإنتاج، وبالمقابل يحتاج العرب لأنواع عديدة من السلع لا تنتجها أجهزتهم بصورة كافية سواء كماً أو نوعاً وهم يسدون حاجتهم من المواد المصنعة هذه عن طريق الاستيراد من الدول المصنعة (أوروبا-الولايات المتحدة- بلدان آسيا) وهي ذاتها التي تستورد الطاقة العربية ولذلك فالجزء الأكبر من التجارة معها مما ينفي الحاجة إلى المبادلات البينية، أو تبقى ضعيفة ولذلك تصحیحاً لهذه الأوضاع ينبغي العمل على تنويع القاعدة الانتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع كفاءة نوعية المنتجات.
- 2- عدم التنسيق بين الدول العربية حول التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة، فوجود منطقة تجارة حرة كبرى مع سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية سوف يقود إلى منافسة حادة دون نتائج إيجابية، وطالما أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين فإن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من وراء المنطقة الحرة لا يتحقق إلا عبر التخصص المنظم الذي يكفل تسحين القدرة الإنتاجية وبشجع الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ للاستثمارات الأجنبية ويطور قدرة السلع العربية على التنافس بالتصدير لخارج المنطقة.
- 3- على الصعيد العملي لا تزال القيود الكمية تعرقل تنمية المبادلات العربية البينية، كما يقتصر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المبادلات السلعية. لا شك

في أن تجارة الخدمات ضعيفة مقارنة بتجارة السلع، لكن هذا الضعف لا يفسر عدم سريان التحرير التجاري على الخدمات. هنالك عوامل اقتصادية وسياسية تحول دون ذلك، فمن السهل إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الملابس الجاهزة والمواد الغذائية، ولكن من الصعب تقليص القيود الكمية على الاتصالات والعمليات المصرفية. ويلاحظ أن تقييد تجارة الخدمات لا يقتصر على المبادلات البنينة بل يشمل أيضا المبادلات الخارجية، إذ لم تلتزم غالبية الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالخدمات إلا في بعض المجالات كالسياحة.

4- وأن التعامل مع الازمة الاقتصادية لابد أن يتم علي ثلاث مستويات:

أولها: التعامل المباشر والسريع مع السلبيات التي يمكن ان تحقق نتائج إيجابية

وتحد من تأثيرات الازمة.

ثانيا: رصد المدى المتوسط والطويل الذي عليه ان يتأثر سلبا أو ايجابا.

ثالثا: ضرورة الاستعداد لمرحلة الانطلاق المتوقعة للمرحلة التي تلي الازمة مباشرة

والتي ستشهد وجود فوائض تبحث عن مشروعات استثمارية محددة، حيث أن مدى استعداد أي دولة أو أي اقتصاد للاستفادة من هذه الفترة يمكنها من زيادة النمو وتحقيق زيادة في الخدمات والعوائد والقدرة علي زيادة فرص العمل.

5- أن أي برنامج لتنشيط الإقتصاد العربي يجب ان تتمثل أهم أهدافه في:

1. الحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو في العامين القادمين حيث أن الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد سوف يساهم في تحقيق إيرادات سيادية للدولة دون زيادة أي ضرائب أو رسوم.

2. الإنخفاض التدريجي في معدلات التضخم.

3. إستمرار النشاط الإستثماري المحلي عند مستويات تضمن عودة التنمية السريعة عند استعادة الإقتصاد العالمي عافيته.

4. تقليل الأثر الإنكماشى في المجتمع العربي وخاصة لدى الطبقات محدودة الدخل.

وفي هذا الخصوص نوصى بما يلي:

أولا:تحسين مناخ الاستثمار فى الدول العربية

يتطلب رفع معدل نمو الاستثمارات فى الدول العربية توفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الامثل للموارد العربية على ان يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التى تساهم

فى استيعاب نسب اعلى من العماله، و تبدو هناك مجالات واعده فى قطاعى الصناعة من خلال تنويع هيكل القطاع الصناعى وفقاً للمزايا التنافسية مع اهميه تشجيع الصناعات التى تكفل استخدام العمل الماهر (كثيفه العمل). و كذلك تعظيم الاستفادة من فرص الانتاج الزراعى بأستخدام التكنولوجيا المتطورة التى تكفل رفع انتاجية هذا القطاع، و يضاف لذلك اهميه استخدام الفرص الهائلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات، وبسهم فى تحقيق هذا الاتجاه تحقيق التوازن بين كل من سياستى تشجيع الصادرات و احلال الواردات حيث تعكس الموارد غير المستغله فى الوطن العربى فرصاً واعده لتحقيق ذلك.

وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار الى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبيًا وإيجابيًا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهى تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية. وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة و مترابطة، بعضها ثابت أو شبه ثابت. إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم فهى تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعى مرة، أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم فى محصلتها الى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال. من جانب آخر، يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعى، بأنها تلك التى تتسم بعجز طفيف فى الموازنة العامة، وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادى من أسواق المال العالمية. التى تتصف أيضاً بمعدلات متدنية للتضخم، سعر صرف مستقر، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالى والتجارى والاستثمارى بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات .

وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على: التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ولهذا فان تقرير التنمية فى العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذى تلعبه الحكومة فى ايجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما فى ذلك حماية حقوق الملكية. فقد أشار التقرير الى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف

الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار. كما خلص التقرير الى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدي الى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%⁴⁴.

ويجب التأكيد على أنه نتيجة للتطورات والاتجاهات العالمية الحديثة لابد من اعادة نظر وتصويب في بعض المسلمات في المجالات الاقتصادية والنظريات التي تعتمد عليها، فلا تقتصر بيئة الاستثمار النموذجية على مجرد منح الاعفاءات الضريبية وتسهيل اجراءات التسجيل والترخيص، بل تتعداه لتشمل حزمة متكاملة من العناصر الضرورية التي لابد من توافرها مجتمعة منها:

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها العولمة المالية.

ب- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.

ت- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.

ث- تبسيط الاجراءات الادارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل، بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وايجاد الحلول لها.

ج- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه في المشاريع التي يستثمر فيها،بالاضافة الى ضرورة محاربة الفساد وسوء الادارة.

ح- تقنين وترشيد الحوافز المالية والاعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف الى الاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

ثانيا: تعظيم دور الاستثمارات العربية البينية واستقطاب الأموال العربية المهاجرة:

لا شك في أن القطاعات المصاحبة للتجارة سوف تتأثر هي الأخرى مثل النقل والشحن والمواصلات والتأمين والترويج والاعلان وهذه المجالات يمكن ان يقوم الاستثمار العربي البيني بتنشيطها وخلق بدائل استثمارية جديدة لها على المستوى العربي. ولابد ان تركز سياسات تنشيط الاستثمار العربي البيني على تنويع وتنمية فرص هذا الاستثمار في مشروعات انتاجية تحقق لها هدفها. ويجب التركيز على دور الاستثمارات العربية البينية في خلق هياكل

إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة. إذ ليس هناك من شك في أن الاستثمارات العينية التي تضاف إلى الطاقات الإنتاجية، (وليست "المالية") تعتبر بمثابة محرك لعملية التنمية العربية. إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات البينية عبر الأقطار العربية.

والآن إذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية (الخاصة) من منظور إنمائي تكاملي، نجد أن حجم تلك التدفقات ومردودها الإنمائي والتكاملي محدود للغاية ولا يرقى إلى مستوى الطموحات الإنمائية العربية. فمن الجدول رقم (3) بالملحق الإحصائي يتضح أن اجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995-2007) بلغ نحو 94.6 مليار دولار. ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 الى نحو 14 مليار دولار عام 2007. وتجدد الاسارة الى أن هذه التدفقات قد أخذت اتجاها تصاعديا في الفترة من عام 2003 حتى عام 2007.

ويلاحظ أن هذه التدفقات قد شهدت طفرة الكبرى خلال عام 2005 فقد بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة نحو 37.26 مليار دولار أميركي مقابل 5.9 مليارات دولار عام 2004، نحو 3.84 مليار دولار عام 2003. ويعتبر عام 2005 عاما استثنائيا بكل المعايير، وذلك نتيجة إعادة توطين جانب هام من الاستثمارات الخليجية في أميركا وبعض البلدان الأوروبية. وتعود الطفرة الكبرى التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية عام 2005 إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية القادمة إلى المملكة العربية السعودية التي جاءت على رأس قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمارات البينية، إذ بلغت نحو 28.8 مليار دولار (75.8% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام 2005).

وتوضح بيانات الجدول المشار إليه أيضا تركيز هذه التدفقات في عدد محدود من هذه الدول حيث تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية المضيفة للاستثمارات باستثمارات اجمالية بلغت 40.57 مليار دولار بنسبة 42.9% من الاجمالي خلال الفترة (1995-2007)، تليها لبنان بنحو 12.13 مليار دولار بنسبة 12.8% ثم مصر 8.73 مليار دولار بنسبة 9.2% من الاجمالي، تليها السودان بنحو 8.2 مليار دولار بنسبة 8.68%، الامارات بنحو 4.67 مليار دولار بنسبة 4.9%، تونس بنحو 4.06 مليار دولار بنسبة 4.3%. وقد شكلت هذه الدول الستة نحو 82.88% من اجمالي الاستثمارات العربية خلال الفترة (1995-2007).

فيلاحظ أن هذه التدفقات في مجالات أنشطة الخدمات، على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، الأمر الذي يضر بمسيرة التنمية من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية: تعميق التصنيع العربي، من ناحية، وتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي (تقليل درجة الانكشاف الغذائي)، من ناحية أخرى.

ولعل ذلك التركز الهائل للاستثمارات البينية في السنوات الأخيرة في قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والسياحة إنما هو للتوافق مع **متطلبات العولمة**، بالدرجة الأولى. بل يمكن القول دون مغالاة كبيرة- إن ذلك النمط من الاستثمارات يتكامل بدرجة أكبر، مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) التي قدمت إلى المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول (2). ومما يساعد على ذلك أن المنطقة العربية تعتبر منطقة رخوة اقتصاديا مقارنة بمنطقة آسيا وبلدان أميركا اللاتينية، من حيث طبيعة الرأسمالية المحلية التي تسعى للربح السريع في إطار أنشطة الوساطة والتداول بالدرجة الأولى، وكذلك السلوك الربعي لمعظم الفاعلين الاقتصاديين. الأمر الذي يسهل عملية التكيف السلبي للاقتصادات العربية مع متطلبات العولمة، دون مقاومة تذكر.

ولعل محصلة هذا الأداء للاستثمارات العربية يتلخص فيما يلي:⁴⁵

1. استمرار ارتفاع درجة الانكشاف الغذائي العربي، نتيجة إهمال قطاع الزراعة وقصور الاستثمارات فيه.

2. تراجع التصنيع (de-industrialization) في فروع النشاط الصناعي التقليدي التي قامت على "الإحلال محل الواردات"، وعلى رأسها صناعات الغزل والنسيج.

3. هجوم الشركات متعددة الجنسيات (TNC's) ورأس المال الاحتكاري العالمي للسيطرة على فروع هامة من النشاط الصناعي في المنطقة العربية، وبصفة خاصة: قطاعات الأسمت-الأدوية-الكيمائيات-المنظفات، وتدويلها. الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التفكيك لعلاقات الترابط والتشابك فيما بين الاقتصادات العربية، ومزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي وشبكاته الإنتاجية (supply production chains).

وهكذا نرى أن هذا النمط للتدفقات الاستثمارية العربية البينية، يختلف تماما عن نمط الاستثمارات فيما بين البلدان الآسيوية الناهضة، الأمر الذي أدى إلى خلق فضاء إنتاجي وخدمي تكاملي .

بيد أن فاعلية المشروعات والاستثمارات العربية المشتركة عموماً لا تأخذ كل مداها التكاملي سوى في إطار خطة تأشيرية تحقق أكبر قدر من الترابط والتشابك بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصادات العربية. ويجب أن تنطلق من رؤية مستقبلية للمنطقة العربية والعالم بما يحقق أكبر قدر من الاتساق ويتلافى الازدواجية على الصعيد العربي، وبما يولد أكبر قدر من علاقات التشابك والترابط الأمامية والخلفية فيما بين الأقطار العربية.

ويلعب العامل السياسى دوراً محورياً فى انخفاض تدفق الاستثمارات العربية البينية، فارتفاع أو انخفاض حجم هذا التدفق يتوقف على مستوى العلاقات السياسية بين دول المنطقة، بما فى ذلك تطبيق الاتفاقات الثنائية، وهو الأمر الذى ينعكس سلباً على حجم تدفق الاستثمار البينى كما أن عدم وجود أرقام وخرائط استثمارية تبين الفرص الاستثمارية يؤدى أيضاً الى ضعف معدل الاستثمار البينى⁴⁶.

ثالثاً: تنشيط وسائل تمويل الصادرات: ستؤدى الأزمة المالية من ارتفاع كلفة تمويل الصادرات وهنا لابد من السعى عن أدوات ووسائل تمويل جديدة لتمويل الصادرات العربية وأو الاستغلال أفضل للودائع والأرصدة النقدية والبنكية للصناديق ومؤسسات التمويل العربية والجهاز المصرفى العربى.⁴⁷

رابعاً: القضاء على جميع العقبات التى تحول دون حرية انسياب التجارة العربية البينية:

إن التجارة العربية البينية على جانب كبير من الأهمية، ليس من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية فحسب، بل أيضاً من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعميقها من خلال السوق الواسعة القادرة على توسيع الفرص أمام المشاريع الإنمائية فى مختلف القطاعات. والتحرير التجارى هو النهج الواقعي والعملي لتعزيز عملية التكامل ولدور القطاع الخاص فيها، خاصة وأن قطاع التجارة هو القطاع الاقتصادي الأكثر نشاطاً واتساعاً والرافعة الأساسية للتنمية والتطوير. والواقع الحالى يتطلب مزيداً من الخطوات التى تدعم التحرير التجارى وتستكمل عناصر التكامل الاقتصادي لترتكز على قواعد إنتاجية حديثة وقادرة على المنافسة. وهناك حاجة أساسية إلى تركيز العمل باتجاهين، أولهما استكمال تحرير التجارة العربية البينية بشكل كامل، وثانيهما تعزيز الإنتاج العربى بتوسيع وتنوع القواعد الإنتاجية لرفع القدرات التصديرية بينها والى الخارج. والتجارة العربية بحجمها الحالى لا تتناسب مع حجم العراقيل الموضوعة أمامها، فيما هناك معوقات بنيوية لا بد من النظر فى معالجتها لتحويل المجتمع العربى إلى مجتمع إنتاجى يعزز الكيان الاقتصادي العربى وينميه.

ولذلك فإنه من غير المنطقي أن تستمر العراقيل والعقبات التي توضع أمام حرية انسياب التجارة العربية البينية التي ما تزال تخضع إلى المزاجية حيناً، وتتحكم فيها العرقلة في أحيان أخرى كثيرة، فيما الإجراءات ما تزال توضع للعرقلة وليس للتسهيل. ومن غير المنطقي أن لا تبقى الحدود مفتوحة أمام تدفق البضائع طوال أيام الأسبوع، وطوال ساعات الليل والنهار. وهناك وسائل وتجهيزات حديثة للمعاينة والتفتيش يجب اعتمادها بدلاً عن الوسائل البدائية. ومن المهم أن تتم مجمل العمليات بسرعة من دون تأخير، بعيداً عن التقلبات العابرة في العلاقات. فالتجارة المشتركة تصديراً واستيراداً هي لمصلحة جميع الدول العربية من دون استثناء، وتمس مختلف الاهتمامات المعيشة للمواطن العربي، لأنها تتضمن احتياجاته الاستهلاكية والرأسمالية، وبسبب انعكاساتها الديناميكية في مجال تحقيق مزيد من فرص الاستثمار والعمل.

ومن المهم اتخاذ قرارات يمكن تطبيقها واقعياً خصوصاً بالنسبة لمسألة الاتحاد الجمركي العربي الذي من المفترض بناء على قرار القمة الاقتصادية والتنمية التي عقدت بالكويت خلال الفترة 19-20 يناير 2009 أن يبدأ مع بداية عام 2010 وينتهي في عام 2015. ولدى النظر في الاحتياجات العملية لذلك وما تترتب عليه من مسؤولية مشتركة من كافة الدول العربية، فإن هناك الكثير من التساؤلات بشأن مدى واقعية هذا الطموح، وبنبغي التفكير في الحلول المناسبة لتحقيقه أو لتحقيق بدائل عنه. وإنهاء المسائل الفنية الخاصة بالاتحاد الجمركي مثل مايلي:-

1. الاتفاق على جدول جمركي موحد يسرى على سلع الدول غير الأعضاء
2. إحداث مؤسسات تنسجم ومتطلباته
3. ضرورة صياغة استراتيجية لتنمية الصناعة العربية داخل الاتحاد الجمركي
4. ضرورة توافر حد أدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية

وسياسات الصرف الأجنبي داخل الاتحاد الجمركي العربي.

خامساً: استهداف التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وتعزيز بيئة التكامل الاقتصادي :

ضرورة العمل على التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وزيادة المتواصلة في توفير فرص العمل، استناداً إلى المشاريع الخاصة والبرامج القطرية والمشاركة الداعمة لها لتعزيز الكفاءة، من خلال دعم الابتكار والمبادرات الخاصة المحققة للتنمية المستدامة، وتنفيذ مشاريع وبرامج التدريب ومشاريع تطوير التعليم، وتوفير المنح والقروض المناسبة لذلك. ويمكن تعزيز بيئة التكامل الاقتصادي من خلال الاهتمام بمحورين أساسيين، وهما:

-البنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار، ولاسيما في مجال النقل البري عبر الطرقات وسكك الحديد، خصوصا وأن معظم التجارة العربية البينية تتم عن طريق النقل البري.

-المشاريع المشتركة الخاصة، وتوفير المساهمات والمنح والامتيازات والحوافز المناسبة لذلك.

سادسا: تفعيل دور القطاع الخاص العربي

إن القطاع الخاص العربي معني مباشرة وبشكل كبير بتحرير التجارة العربية البينية لتحقيق السوق العربية المشتركة التي تشكل مجالا رحبا لتنمية وتطوير مشاريعه وفقا لمتطلبات التنمية الحديثة. ومع أن هذا القطاع قد سجل تقدما هاما على المستوى البيني على صعيدي التجارة والاستثمار كما على صعيد القدرة التنافسية في خلق فرص العمل الجديدة، لكن ما تحقق يبقى دون الإمكانيات الحقيقية ولا يرقى إلى المستويات المطلوبة بعد. والمطلوب الآن من هذا القطاع هو تحديد احتياجاته بكل واقعية وشفافية، وتعزيز دوره في القرارات الاقتصادية من خلال شراكة حقيقية مع الحكومات العربية التي عليها أن ترسخ التزامها بالسياسات الاقتصادية المنفتحة على الأسواق العربية. وتتمثل الأولويات التي يحتاجها حاليا القطاع الخاص العربي من الحكومات بثلاث قضايا أساسية، وهي:

1. إزالة كافة العراقيل التي تواجه التجارة العربية البينية.
2. تأهيل البيئة الاقتصادية والتشريعية والقانونية والقضائية المناسبة للاحتياجات العصرية.
3. الاهتمام بالبنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار.

ومن ناحية ثانية، فإن على القطاع الخاص مسؤولية أساسية في القيام بمبادرات جديدة من شأنها المساهمة في تهيئة البيئة الاقتصادية العربية للتكامل. ومن هذه المبادرات مثلا إقامة مصرف عربي للاستثمار برعاية عربية مشتركة ومساهمة أساسية من فعاليات القطاع الخاص ومشاركة واسعة من رجال الأعمال العرب، ويشكل آلية أساسية لجمع الاستثمار المبادر مع المشاريع الحيوية للمنطقة العربية.

سابعاً: يتعين على العرب أفراداً وشركات وحكومات اتخاذ إجراءات سريعة للحفاظ على مصالحهم الحيوية في مقدمتها إعادة النظر في طريقة استثماراتهم واتجاهاتها وبخاصة الولايات المتحدة. وأصبح من اللازم على بلدان مجلس التعاون الخليجي التخلي عن الدولار كمشبث لقيم عملاتها المحلية أو على الأقل مراجعة القيم التعادلية لهذه العملات بما يتناسب مع هبوط سعر صرف الدولار.

جدول رقم (1): التجارة الخارجية والتجارة البينية في العالم العربي خلال الفترة (1998-2006)

التجارة الخارجية والتجارة البينية في العالم العربي خلال الفترة (1998-2006) (بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)										
متوسط معدل النمو	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	النسبة
16.5	1033	884.2	666.9	504	418.9	397.7	409.4	320.3	303.6	إجمالي التجارة الخارجية
19.5	107.9	88.6	70.5	49	41.8	34.4	31.8	27.1	26	التجارة البينية
	21.8	25.8	43.9	17.1	20.4	8.1	14.5	4.2	6.8-	معدل نمو التجارة البينية
	10.4	10	10.6	9.7	10	8.6	7.8	8.5	8.6	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية
20.4	659.6	559.2	400.7	300.9	244.9	236.7	263.3	175	149.6	الصادرات العربية
	18	39.6	33.2	22.9	2.7	8.3	47.9	17	19.3-	معدل نمو الصادرات العربية
11.7	373	325	266.2	203.1	174	161	157.5	145.3	154	الواردات العربية
	14.7	22.1	31.1	16.8	3.5	4.8	7.3	5.4-	4.4	معدل نمو الواردات العربية
16.5	55.4	44.1	36.2	25.4	20.9	17.3	16.1	14.4	13.7	الصادرات العربية البينية
	25.8	21.6	42.8	21.2	24.1	7.5	13.7	3.6	12.7-	معدل نمو الصادرات العربية البينية
	8.4	7.9	9	8.4	8.5	7.3	6.1	8.2	9.2	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات %

19.9	52.5	44.5	34.3	23.6	20.9	17.1	15.7	12.9	12.3	الواردات العربية البينية
	17.8	30	45	13.1	16.7	8.8	15.3	4.9	0.8	معدل نمو الواردات العربية البينية
	14.1	13.7	12.9	11.6	12	10.6	10	8.9	8	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات %

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة،
الامارات العربية المتحدة

جدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية بالمليون دولار (1995-2007)

2007	2006	2005	2003	2000	1995	
2577	2450	1633	2279	215	335	المغرب
11578	10043	5376	237	1235	598	مصر
1665	1795	1081	634	438	25	الجزائر
1618	3312	782	584	779	378	تونس
1756	2915	1049	517	364	431	البحرين
2436	3541	2305	1349	392	-	السودان
1138	159	1298	400	252	94	قطر
13253	12806	10900	480	-515	399	الامارات
1835	3219	1774	379	787	13	الأردن
2845	2739	2791	358	298	35	لبنان
24318	18293	12097	208	-1884	-1877	السعودية
600	885	500	150	270	100	سوريا
2377	1623	1688	138	16	29	سلطنة عمان
21	19	47	-	62	-	فلسطين
153	155	814	214	-	7	موريتانيا

123	122	234	76	16	7	الكويت
195	164	59	11	3	3	جيبوتي
141	96	24	1	-	1	الصومال
448	383	515	-	-3	2	العراق
2541	2013	1038	700	-142	-107	ليبيا
464	1121	-302	-89	6	-218	اليمن
72082	67853	45703	8617	2629	255	مجموع الدول

المصدر: الفترة (1995-2003) من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3، الكويت، 2004، ص 11
والفترة (2007-2005) من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3، الكويت، 2008، ص 10. جدول رقم (3)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف (1995-2007) مليون دولار

الإجمالي (1995-2007)	2007	2006	2005	2003	2000	1995	
3565.98	-	350.15	1121.44	672.1	24.8	59.8	المغرب
8729.7	1874.6	3273.6	363.1	110.1	113	455	مصر
1567.65	-	-	260.55	65.4	347.5	3.5	الجزائر
4068.66	127.3	2363.8	153.76	39.3	49.1	54.7	تونس
885.9	-	-	-	191.7	-	13	البحرين
8220.2	-	2004	2455	391	414.6	38.8	السودان
318.2	-	-	-	10	61.8	-	قطر
4675.7	-	2316	0	650.2	196	-	الامارات
2321.33	845.9	959.9	299.4	12.4	26.2	35.7	الأردن

12134.2	3342.8	2266.8	1779.8	850	350	157.8	لبنان
40574.2	7088	1649	28797	562.2	76.8	12.2	السعودية
3519.2	370	225	955.4	41.7	8.7	333.5	سوريا
770.6	-	-	573.3	-	-	4.2	سلطنة عمان
331.59	-	-	0.49	-	-	250	فلسطين
-	-	-	-	-	-	-	موريتانيا
-	-	-	-	-	-	-	الكويت
-	-	-	-	-	-	-	جيبوتي
-	-	-	-	-	-	-	الصومال
-	-	-	-	-	-	-	العراق
1223.1	302.1	246.4	300.3	0.064	80.4	-	ليبيا
1690.34	89.46	849.59	203.92	126.4	68.5	11.9	اليمن
94596.55	14040.16	16504.24	37263.46	3722.56	1817.4	1430.1	مجموع الدول العربية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، الكويت، 2008، ص 1.

الهوامش:

(1) تم تقريباً تأمين اثنين من أكبر شركات الرهونات العقارية في أمريكا وهما " فريدي ماك " و "فاني ماي"، كما أفلس بنك "ليمان براذرز"، واضطر بنك "ميريل لينش" للقبول بصفقة بيعه لمصلحة "بانك أوف أمريكا". وتم أيضاً تأمين شركة التأمين "ايه اي جي" لتهتز جراء ذلك كله الأسواق العالمية.

(2) من المفيد الإشارة الى أن هناك نوعين من الأزمات المالية، النوع الأول يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، والنوع الثاني يكون

تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدودا للغاية وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي. ويمكن تصنيف الأزمة المالية الأميركية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم من النوع الأول. والأدلة على ذلك واضحة، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي في الفترة المقبلة، بل إن الراسد لتقارير صندوق النقد الدولي يلاحظ أن الصندوق دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته عن الاقتصاد العالمي. وكل تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيتباطأ بصورة أكبر عن التقرير السابق. ولا تقتصر الأدلة والشواهد التي تبرهن على أن الأزمة المالية الأميركية الحالية تؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي فقط ولكن هناك أدلة وشواهد قوية تتمثل في زعزعة الثقة وحالة الاضطراب التي أصابت المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، بل إن هناك بعض المتخصصين الذين يقولون بأننا لم نشهد الأسوأ بعد.

وكما هو معروف في علم الاقتصاد فإن هناك شرطا ضروريا لتحقيق بيئة اقتصاد كلي مستقرة ألا وهو وجود قطاع مالي قوي ومستقر. وكما هو واضح فالقطاع المالي غير مستقر ومن ثم من الصعوبة بمكان أن تنهأ بيئة الاقتصاد الكلي بالاستقرار. نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، متاح في www.almethaq.info/news/article590.htm 3 محسوبة من

-World Bank (2008), "World Development Report 2008: Agriculture for Development", Washington D.C, USA, Table4. p341

4 محسوبة من :

-World Bank, "World Development Report 2008, Opcit, Table 1. p335

5-World Bank, Opcit, Table 5. p343

6-UNCTAD (2008), "World Investment Report 2008: Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge ", United Nations, New York, Annex table B.1, p253

7- هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه «الاقتصاد العيني أو الحقيقي» وبين «الاقتصاد المالي». فأما الاقتصاد العيني «وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية). «فالأصول العينية» هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوي البشرية. وبعبارة أخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكلا وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. وتتضمن أيضاً الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير.. إلخ. وهكذا فالإقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي

يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها. أما الاقتصاد العيني فهو يشمل الأدوات المالية التي تسهل عمليات التعامل في الثروة العينية. وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية على بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل دائنية على مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات. وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها على الاستدامة. ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدى إلي زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور. فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطي المتعاملين درجة من «الثقة» في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم للبنك للحصول على تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلي ملاءة هذا العميل والثقة فيه، ولكن ما إن يحصل العميل على تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقوداً لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلي مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك. وهكذا لعب القطاع المصرفي - والقطاع المالي بصفة عامة - دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني... . حازم البلاوي، الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، عن صحيفة " المصري اليوم " المصرية، 4 / 10 / 2008 . متاح في

<http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=241>

8- Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), p48

9-Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about, Op cit, p 32

10- راجع ذلك بالتفصيل في:

International Monetary Fund, „Global Financial Stability Report, Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness, April 2008

Ismail Sirageldin ,The 2007 Credit Crisis: a Long-term View, ERF Working Paper 454 ,January 2009

11- صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي. متاح في: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm>

12- هناك العديد من الدراسات التي تناولت اسباب هذه الأزمة و للتفاصيل راجع :
-International Monetary Fund,Global-International Monetary Fund,Global Financial Stability Report,Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness, April 2008
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm>

Financial Stability Report,Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness, April 2008

-International Monetary Fund,Global Financial Stability Report,Financial Stress and Deleveraging Macro-Financial Implications and Policy ,October 2008

- Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

- سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 142، ديسمبر 2008، ص ص 2-10
13 للتفاصيل راجع التقرير على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:
<http://www.worldbank.org/gep2009>.

14 إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، 11 شوال 1429 هـ / الموافق 10 أكتوبر 2008 م، ص ص 4-7
15 الأسهم التي أصابها تدهور شديد في الخليج لا علاقة لها بالأنشطة العقارية بل بالاستثمارات البتروكيمياوية أي بسلع التجارة الخارجية. وحتى على افتراض معاناة القطاع العقاري من مشاكل مالية على الصعيد العالمي فمن غير المعقول أن تستفحل الأزمة وتنهار الأسهم في العالم في نفس اليوم إذ أن الأسواق المالية في الدول العربية ليست فروعاً لوول ستريت.

16 صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي. متاح في: [http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm)

- 17 في بعض البلدان العربية كمصر والسعودية هبط المؤشر العام بسبب هذه العمليات التي قام بها مستثمرون في هذين البلدين نتيجة خسارتهم في ول ستريت.
- 18 يشار الى ان بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكى- الذي يقوم بوظائف البنك المركزي- خفض سعر الفائدة بشكل سريع ومتكرر عدة مرات منذ سبتمبر/ ايلول 2007 حين كان سعر الفائدة الامريكىة هو 5.25%. وفي مطلع عام 2008 وبسبب الأزمة المالية الأخيرة انخفض سعر الفائدة إلى 3% وارتفع معدل التضخم إلى 4.1% ليصبح سعر الفائدة الحقيقي سلبياً قدره -1.1%. وفى 17 ديسمبر عام 2008 اقدم الفيدرالى الأمريكى على تخفيض الفائدة من 1% الى مستوى يتراوح من صفر الى 0.25%، وذلك بهدف مواجهة حالة الكساد التي تمر بها الولايات المتحدة. والمستوى الحالي لسعر الفائدة، وهو تقريبا صفر، هو اقل مستوى منذ ان بدأ الاحتياطي الفدرالي في تسجيل اسعار فائدته في عام 1954. وادى تخفيض سعر الفائدة الامريكىة الى تراجع سعر الدولار لانه كان اكثر مما توقعه كثير من المحللين، وواضح الاحتياطي الفدرالي ان هذه المستويات المنخفضة لسعر الفائدة ستظل لفترة من الوقت.
- 19 -للتفاصيل راجع: سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 142، ديسمبر 2008، ص ص 10-11
- 20 -جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية .. وقفة مراجعة، مقال منشور على موقع صندوق النقد العربى، نوفمبر 2008، ص ص 5-6
- اشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور أحمد جوبلي إلى أن الاقتصاد العربى فقد 2500 مليار دولار نتيجة للأزمة المالية العالمية، وأن معدل النمو بالاقتصاد سينخفض من 5% إلى 3%. راجع <http://www.arrouiah.com/node/78448>
- 21- إن النفط يشكل قاعدة مهمة للإنتاج في ظل الاحتياطات التي تقدر بنحو 50.3% من الاحتياطي العالمي المركز في عام 2007 اضافة الى 29.1% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعى وبلغت قيمة الصادرات النفطية 456.2 مليار دولار تشكل نحو 76% بين جملة الصادرات العربية البالغ قيمتها 784,7 مليار دولار تشكل 5,7% من جملة الصادرات العالمية. راجع صندوق النقد العربى (وأخرون)، التقرير الاقتصادي العربى الموحد، أيلول/سبتمبر، 2008، ص ج
- 22 - UNCTAD (2008), "World Investment Report 2008", Opcit
- 23 -جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية .. وقفة مراجعة، مرجع سابق، ص 6
- 24- راجع، صندوق النقد العربى (وأخرون)، التقرير الاقتصادي العربى الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، أيلول/سبتمبر، 2006
- 25 -ويجدر بالذكر أنه على أعقاب هذه الأزمة المالية العالمية، تتعرض أسواق الأوراق المالية العربية بشكل عام منذ بداية النصف الثاني من العام 2008، كمثيلاتها من الأسواق العالمية، إلى حركة تراجع كبيرة أدت إلى انخفاض القيم السوقية فيها بشكل ملحوظ وإلى انخفاض مؤشرات أدائها وإلى خسائر مرتفعة للمستثمرين. لقد أسهمت الأزمة المالية الدولية وبعض العوامل المحلية إلى تراجع أداء

الأسواق. فمن أبرز الأسباب المحلية هو الحاجة إلى تطوير أطرها القانونية والرقابية، ورفع مستوى الأداء المهني والمالي فيها، وتخوف المستثمرين في بعض هذه الأسواق من تداعيات انهيار القطاع العقاري ووجود فقاعة في هذا القطاع، إضافة إلى انتشار عمليات المضاربة. وتراكت هذه العوامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي دفع بكثير من المستثمرين إلى تسهيل محافظتهم، وبالبعض الآخر إلى الإحجام عن الاستثمار في هذه الأسواق في الوقت الحالي، وذلك رغم وصول مكورات الأرباح في كافة هذه الأسواق إلى مستويات متدنية نسبياً. ومما فاقم من الانخفاض هو اضطرار الكثير من المستثمرين الذين يتداولون على الهامش إلى البيع لتسوية مواقفهم المالية مع المؤسسات المالية المحلية، والمستثمرين الأجانب إلى التسهيل لتسوية مواقفهم الخارجية أيضاً، مما أدى إلى انخفاض أكبر في حركات التداولات وبيع أسهم الشركات المدرجة. وبغزي معظم المحللين والمسؤولين في الأسواق العربية هذا التراجع الحاد إلى العامل النفسي الذي يغلب على قرارات المتداولين في هذه البورصات ويعتبرون أنه ليس هناك أسباب تتعلق بربحية الشركات المدرجة أو أداء الاقتصادات في المنطقة الذي يعتبر جيداً بشكل عام. وبكلمة أخرى، إن هذا الانخفاض لا يعود إلى أسباب جوهرية مالية واقتصادية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أداء الاقتصاد الكلي في المنطقة والأداء الجيد للشركات المدرجة نفسها، وبالتالي، يعتبر انخفاض الطلب وارتفاع حركة البيع كنتيجة للقلق وعدم الثقة لدى المستثمرين بالأوضاع المالية العالمية ومدى تأثيرها على أسواق المنطقة.

وفي هذا السياق، قامت الجهات الحكومية المختصة باتخاذ تدابير متنوعة في مجال السياسات المالية والنقدية وغيرها بهدف التخفيف من الأثر السلبي المحتمل للأزمة العالمية على القطاعات المالية المحلية، وضمان توفر السيولة اللازمة في هذه القطاعات، والحد من انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاعات الإنتاجية والاقتصاد الحقيقي. وشملت التدابير قيام السلطات النقدية في بعض الدول العربية بتخفيض أسعار الفائدة وخفض نسب الاحتياطيات الإلزامية للبنوك. وفي حين قامت بعض الدول بضح السيولة في القطاع المصرفي، أعلنت دول أخرى الاستعداد لضخ السيولة إذا لزم الأمر ذلك. وكذلك، عمدت بعض البورصات إلى تخفيف القيود على شراء الأجانب لأسهم الشركات المدرجة فيها، وقامت أسواق أخرى بتخفيض الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، قامت بعض الأسواق بإعداد استراتيجيات لتفعيل نشاط صناديق الاستثمار وأسواق السندات في البورصة، وإصدار ضوابط خاصة لتنظيم عمليات الاستحواذ، وقواعد رفع الكفاءة الفنية، والملاءة المالية لشركات الوساطة. راجع، صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد 55، الربع الثالث، 2008، ص 7-9

26- صندوق النقد العربي (وأخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر 2008، ص 137
27- حسين عبد المطلب الأسرج، آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 209، مايو 2005، ص 50

28- نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، متاح في

www.almethaq.info/news/article590.htm

29- إن تقارير اصول صناديق الثروة السيادية وهي تعني اساسا دول الخليج العربي تصل إلي 1700 مليار دولار تعادل 130% من الناتج المحلي الاجمالي العربي وتشير بعض التقديرات إلي أن أصولها بلغت 2.4 تريليون دولار مع نهاية عام 2007 ويقدر أن هناك اضافات سنوية للاصول تبلغ 210 مليارات دولار وواقع الحال يقول ان الازمة العالمية أثرت بشكل حاد في اصول هذه الصناديق التي تستثمر الجانب الرئيسي والمهم من اصولها في أمريكا وأوروبا وAsia، وأن الإيرادات الجديدة التي يمكن اضافتها للاصول لا بد وأن تتراجع بشكل جاد مع انخفاض أسعار النفط، وبالتالي غالبية الموازنات العامة للدول النفطية من العجز المالي نتيجة للفجوة بين المصروفات والإيرادات خاصة مع احتياجات التمويل الاستثمارية الطموحة للمشروعات التي اقرت في ظل الارتفاعات السريعة لأسعار النفط. راجع:

- أسامة غيث في القمة الاقتصادية العربية: الطموحات المنسية والغائبة.. والقرارات المهمة المؤجلة؟، جريدة الأهرام، السبت، السنة 133- العدد 17، 44602 يناير 2009

- ولمزيد من الصناديق السيادية العربية والجهات التي تمولها راجع، إيكارت ورتز، تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون، تقرير مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2008، ص 12
30- يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة، كونها تعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي، فمشكلة التشغيل والبطالة في الدول العربية بلغت حدا يجعل منها محور التنمية ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الاسمي لكل جهد تنموي ومجال تعاون عربي لان المشكلة تمس الجميع دون استثناء. فالدول العربية تعاني من مشكلة البطالة التي تقدر معدلاتها بنحو 24%، وترتفع التقديرات في بعض الدول الى 32%. راجع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78

ويزداد التحدي الذي يواجهه الدول العربية بملاحظة أن أكثر من 50 مليون من الشباب العربي سيدخلون سوق العمل بحلول 2010 وحوالي 100 مليون بحلول 2020 وهناك حاجة لخلق حوالي 6 ملايين وظيفة جديدة. ويمكن لارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر أن يعيق النمو الاقتصادي والتنمية العادلة المستدامة وأن يساهم في حدوث نزاعات واضطرابات اجتماعية. وفي العام 2004، بلغ عدد الشباب العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل 5.2 مليون شخص. ومع أن الشباب لا يمثلون سوى 24% من القوة العاملة في المنطقة، فإنهم يشكلون قرابة 44% من مجموع العاطلين عن العمل، فتقرير منظمة العمل العربية يشير أن المنطقة العربية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، حيث يعتبر المعدل الأعلى مقارنة بالمعدلات السائدة في المناطق الاخرى من العالم إذ يتجاوز 14 في المائة وأن المعدلات الأعلى للبطالة كانت بين الشباب، إذ يتجاوز هذا المعدل 25 في المائة ويشير التقرير إلى أن معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف المعدل بين الذكور في مصر وثلاثة أضعاف المعدل بين الذكور في سورية وضعفي المعدل بين الذكور في الأردن، لكنها

تكاد متساوية بين الجنسين في البحرين والجزائر وتونس والمغرب. وترتفع معدلات البطالة بينا لمتعلمين في كافة الدول العربية وهي أكثر حدة بين الإناث، حيث تتجاوز 23 في المائة في الكثير من الحالات وخاصة بين الجامعيات في دول الخليج العربية. ويشير هذا الارتفاع في معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليما إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومحتوي ومناهج التعليم من ناحية، والاحتياجات المتطورة لأسواق العمل من ناحية ثانية وبقاء بعض التوجهات المقيدة لعمل الإناث فاعلة من ناحية ثالثة. وتشير البيانات إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية الدول العربية، في حين أنها مرتفعة بين حملة المؤهلات التعليمية الثانوية والمتوسطة والجامعية لتبلغ عشرة أضعاف مستوياتها بين الأميين في مصر وثلاثة أضعافها في الجزائر وخمسة أضعافها في المغرب. راجع: منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية، حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات وآليات فاعلة، القاهرة، 2008، ص 64

من جهة أخرى فان ما يزيد عن 73 مليون عربي من العرب يعيشون تحت خط الفقر وسيزداد الحال سوء مع تزايد ضغوط الانفجار السكاني وتقلص فرص العمل وانخفاض متوسط دخل الفرد بفعل التضخم، إضافة الى ان حوالي 40% من العرب البالغين 65 مليون شخص اميون وثلثا هذا الرقم من النساء. راجع: نشرة الاسكوا، العدد 52/1، 8 يناير 2007

31- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006، E/ESCWA/GRID/2006/3، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 22

32- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 153

33- صندوق النقد العربي وآخرون، المرجع السابق، ص 154

34 راجع الفصل الثامن من التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2002، ص 130، وعام 2007، ص 159

35- راجع الفصل الثامن من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2002-2007

36- هو مشروع يهدف إلى التعاون بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ويعرف الإتحاد اختصارا باسم MTU. وينطلق هذا المشروع من أن العديد من مشاكل أوروبا الكبيرة تحل بالتنسيق الوثيق مع الدول الواقعة على الضفة الأخرى من المتوسط. ويركز الإتحاد في مجال التعاون بين أعضائه على: قضايا الأمن والهجرة والبيئة والطاقة المتجددة والحماية المدنية والتعليم والتكوين والثقافة وتمويل المشاريع، فضلا عن تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط. ومن الأهداف الرئيسية للاتحاد المتوسطي، واسمه الرسمي "عملية برشلونة: الإتحاد من اجل المتوسط" - وذلك في إشارة واضحة للتمسك بمسار عملية برشلونة التي انطلقت في اسبانيا عام 1995 للتعاون بين الدول الأوروبية والمتوسطية- إطلاق سلسلة من المشروعات

العملية مع حرية كل من الدول الأعضاء في اختيار ما تنضم إليه من مشروعات. وتم الاتفاق على أن يضم هذا الاتحاد 43 عضواً: الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي، وعشرة بلدان من الجنوب. وعضوية المشروع مفتوحة لكل الدول المطلة على البحر المتوسط وكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وآخرين. ويبلغ تعداد سكان تلك الدول ما يقرب من مليار نسمة.

37- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، مرجع سابق، ص 159

38- المرجع السابق، ص 160

39- المرجع السابق، ص 23

40- رسلان خضور، تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية-حالة سورية-مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006، ص 33

41- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2007، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، E/ESCWA/GRID/2007/14، ص 35

42- رسلان خضور، تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية، مرجع سابق، ص 34

43- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2007، مرجع سابق، ص 160

44- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى <http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/>

45 - محمود عبد الفضيل، بنية واتجاهات الاستثمارات العربية البينية، متاح في

[http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2294286B-E8D9-4C42-AB7B-](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2294286B-E8D9-4C42-AB7B-127685410302,frameless.htm)

[127685410302,frameless.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2294286B-E8D9-4C42-AB7B-127685410302,frameless.htm)

46- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 14

47- تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي لعام 2008 أن الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى ارتفاع إجمالي موجودات هذه المصارف من نحو 1,262.1 مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 1,641.2 مليار دولار عام 2007، وبمعدل نمو وصل إلى 30 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ 20.7 في المائة في عام 2006. ورصدت الدراسات أن الجزء الأكبر من هذه الأصول يتم توظيفه في موجودات بالخارج ولعمليات الإقراض الحكومي وهو ما يحتم إعادة النظر على مستوى كل دولة وعلى مستوى مجموع الدول العربية لتوظيف هذه الأصول التوظيف الأمثل الذي يخدم التنمية والانتعاش ويوفر على نطاق أوسع احتياجات التمويل للقطاع الخاص والافرادويمكن أن يساهم ذلك من خلال الرؤية التكاملية المشتركة في دعم التجارة البينية والتوسع في الوفاء باحتياجات الاستهلاك المتنامية بالاشتراك مع صناديق التنمية والمؤسسات العربية .